

الالفاظ الدالة على المعاني اى جميع الالفاظ الدال كل منها على معناها اذ الجميع  
المعرف بالذم بعيد العموم وهذا يندفع ما يقال انه لا يؤخذ من هذا التعريف  
ان اللفظة تطلق على اللفظ الواحد الدال على المعنى بخلاف ما يحتاج الى اللفظة  
بانها كل لفظ وضع لمعنى لكن اورد على هذا التعريف ان فيه تحديدا للجمع ولقد  
انما يكون للماهية فاللفظ الدال عليها مفردا وورد على صنيعه ان فيه  
ناحية الحد عن الحكم بانها افيد من اشارة والثالث والبسر والحكم على الترتيب  
فخرج بصورة والجواب عن الاول انه حد للماهية باعتبار وجودها في ضمن  
الافراد لا من حيث هي او انه لم يرد بهذا الحد بتعريف الماهية بل هو  
حد لفظي للموضوعات اللغوية في قولك مثلك الموضوعات اللغوية ترتيبا  
فالسابع يعرف الموضوعات اللغوية بوجه ما يعرف الالفاظ الدالة على  
المعاني ولكن يجمل التطبيق بينهما فهذا الحد يفيد ما كان يجمله وهذا  
حصل الجواب عن الثاني في الفرض انه لم يحكم على الموضوعات الابعاد  
سرفتها بوجه ما يخرج للجمع للمعرف بالعام مبتدا وخبر **ف** اى يخرج بضم  
اى بعض افراده وقوله بان يضم اليه متعلق يستند والضمير في اليه لسا  
نقل اى بان يضم اليه ذلك على طريق المطلقين حتى يصير فبا سا نقول  
لجمع المعرفة بال بصرح الاستثناء وكما صح الاستثناء مما اورد في  
فموضوع فالجمع للمعرف بالعام **ف** كما سياتى اى في قوله في العام ومعها  
الاستثناء

الاستثناء وقوله لزوم تناوله الخرج عام فان صحة الاخراج تستلزم التناول  
وخرج بقوله مالا يحصر في اسم العدد فانها وان صح الاستثناء منها  
لكن فيها حصر **ف** اذ لجمال لفي ذلك اى الموضوعات اللغوية **ف**  
ما يؤخذ منه ذلك اى ان حد الجزى والكل ما ذكر وانما قال ما يؤخذ من  
الذکور هناك هو التقسيم ويؤخذ منه التعريف **ف** يعنى كدلول الكلمة  
قد ذلك لدون الكلام في الدلول ولا كان يدلوها ما ذكر من القول المفرد  
وهو كل في هذه صورة ذهنية لا يصدق عليها انها قوله اذ القول لفظ  
مخصوص وهي كيفية تعرض للنفس اريد ذلك بقوله بمعنى ما صدرت  
ليصح التمثيل **ف** او لفظ مفرد سهل اشارة الى ان قوله او سهل عطف  
على متعلل الواقع نمنا المفرد فكل المستعمل والمهل قسمان من المفرد **ف**  
كدلول اسمها بمعنى ما صدرت لها لكن تترك ذلك للاستثناء بما قبله  
وذكر ذلك فما بعده ليله بوجه اختصاص ذلك بالقسم الاول  
فقط **ف** او لفظ مركب اشارة الى ان قوله مركب عطف على مفرد فينقسم  
فتسوعه الى القسمين المستعمل والمهل كما اشار الى ذلك بقوله مستعمل  
الخ **ف** وسياتى ذكر الوضع في حد الحقيقة الفرض منه ان الوضع ستة اقسام  
ثلاثة في الحقيقة وثلاثة في الجان وكلها مندرجة في الحد المذكور لدون جعل  
اللفظ دليلة على المعنى يشمل الجمل الثاني كالاول ويصدق بكون الجمل على